الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية

ملخص

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في التنمية، وان القرن الواحد والعشرين أصبح يعرف بقرن اقتصاد المعرفة وان القنوات القديمة لنقل التكنولوجيا لم تحقق أهداف التنمية في الدول النامية، وأصبحت الشركات المتعددة تلعب دورا هاما في عصر العولمة وخاصة في نقل التكنولوجيا، وأن الدول المضيفة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تحقق العديد من الفوائد ومن بينها نقل التكنولوجيا الحديثة. في هذه المقالة نحاول مناقشة هذه الفرضية.

د. بولعيد بعلوج

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

Abstract

Technology plays an important role in development as the twenty-first century becomes a century of knowledge economy where old channels failed to transfer technology developing countries. In the era of globalization multinational companies play an important role in the transfer of technology, and the host countries -through direct foreign investment, can take advantage of this situation to transfer modern technology. In this article we try to discuss this hypothesis.

مقدمة

يعتبر القرن الحالي قرن اقتصاد المعرفة وهذا لما تمثله التكنولوجيا من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهد العالم تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا تتمثل في أهمية التكنولوجيا في عملية الإنتاج والخدمات، كما أن العالم يتميز بوجود عدد قليل من الدول والشركات التي تتحكم في عملية توليد التكنولوجيا وهذا عن طريق عمليات الاندماج والابتلاع واستعمال حقوق الملكية الفكرية، لذا أصبحت هذه الأصول المعرفية لها قيمة أكبر من الأصول المادية في معظم السلع والخدمات وظهرت تكنولوجيات جديدة تحقق أرباحا كبيرة كتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية، المواد الجديدة والفضاء،...الخ.

ويتم توليد التكنولوجيا عن طريق البحث والتطوير حيث نجد أن 10 دول كبرى تستحوذ على 95% من براءات الاختراعات المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تنفق

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011

84% من مجموع ما ينفق على عملية البحث والتطوير في العالم ككل وتحقق 91% من عائدات التكنولوجيا غير المجسدة، أما في مجال التكنولوجيا فهناك تغيرات أساسية حيث يقلل المصدرون من استعمال أنماط النقل القديمة كالتراخيص والمفتاح في اليد ...الخ والتوجه نحو الاستثمار المباشر، وهذه الأنماط من النقل تقلل من فرص العالم النامي من التحكم في التكنولوجيا كما تقلل من جدوى عائدات نقل وسائل وعائدات وسائل الإنتاج "المصانع" ونحاول في البداية التعرض إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بهذا الموضوع.

1- العلم والتكنولوجيا:

إن مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات المتداولة بكثرة رغم أنه من الصعب تحديد مفهومه بدقة، لذا نحاول التعرض إلى التعريف اللغوي في اللغة الفرنسية الواضحة في هذا المجال، فنجد كلمتين مستعملتين Technique "تكنيك" و Technologie "تكنولوجيا"، فكلمة تكنيك كلمة قديمة أما تكنولوجيا فهي حديثة، فتكنيك هو الأسلوب أو "الطريقة" التي يستخدمها الإنسان إنجاز عمل ما، أما التكنولوجيا بمعناها الأصلي فهي علم الفنون والمهن science des arts et métiers ودراسة خصائص المادة التي تصنع منها الآلات والمعدات.

وقد ظهر هذا المصطلح في العصور الحديثة وخاصة بعد الثورة الصناعية عندما بدأت الآلة تأخذ أهميتها المتصاعدة ومكانتها البارزة في مجال الإنتاج الصناعي.

والمراجع الإنجليزية تعطي نفس المعنى للكلمتين كما في الفرنسية إلا أن مفهوم التكنولوجيا في العقود الأخيرة أصبح يقترب تدريجيا من معنى "التكنيك" ويبعد عن معناه الأصلي، وحاليا من الصعب ذكر أي من العلم والتكنولوجيا دون أن نقرنها بالأخرى.

وإذا حاولنا التفرقة بين العلم والتكنولوجيا يمكن القول بأن العلم هو معرفة الـ "لماذا" Know why في حين أن التكنولوجيا هي معرفة الكيف Know How العلم يأتي بالنظريات والقوانين العامة والتكنولوجيا تحولها إلى أساليب وتطبيقات خاصة في مختلفة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فالعلم يقوم على البحوث المبكرة أما التكنولوجيا فتحول خلاصتها إلى ابتكارات علمية في المبادئ المختلفة للحياة.

لذا يمكن القول بوجه عام أن العلم يفتح ويكشف الآفاق النظرية للمعرفة البحتة في حين أن التكنولوجيا تختار الآفاق التي توفر لها تركيبية المجتمع والظروف الموضوعية المحيطة به الحوافز الضرورية والقدرة المادية على تحويلها إلى إنجازات وتطبيقات عملية على شكل أساليب وطرق مبتكرة وسلع وخدمات.

وقد شبه "ليوناردو دي فينشي" العلم بالقائد العسكري والتكنولوجيا بالجنود في ساحة القتال.

لذا يمكن القول بأن التمييز بين العلم والتكنولوجيا هي أن العلم يملك صفة العمومية

أما التكنولوجيا فتملك صفة الخصوصية، فالعلم هو قبل كل شيء نتاج فكري أما التكنولوجيا في الأساس مفتاح عملي تولده البنى الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للمساهمة في حل المشاكل التي يواجهها المجتمع أي لحظة.

فاكتساب العلم يتطلب درجة من القدرة الفكرية والذكاء عند الأفراد، أما تطوير التكنولوجيا فيتطلب درجة عالية من حسن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك حوافز مادية وغير مادية مناسبة.

فالعلم ينتمي بوجه عام إلى عالم الفكرة والنظريات الحقائق الإنسانية، أما التكنولوجي فهو مرتبط بالمؤسسات الإنتاجية التي تعمل فيها وبالحوافز التي تسير نشاطاتها وتحدد أهدافها النهائية، والتي تكون في النظام الرأسمالي تحقيق أقصى ربح مادي تسمح الظروف الموضوعية السائدة.

- الفرق بين الاكتشاف العلمي والاختراع:

هناك خيط رفيع يفصل بين الاكتشاف العلمي والاختراع، فالاكتشاف العلمي يتحقق عندما يتوصل إنسان ما "أو أكثر" إلى فهم طاهرة موجودة في الطبيعة أو في المجتمع أو في الإنسان أو يحول هذا الفهم إلى نظرية أو قانون تفسره هذه الظاهرة ويحدد العوامل التي تحركها وطريقة السيطرة عليها مثل اكتشاف نيوتن لقانون الجاذبية.

منذ أن بدأ الإنسان يسخر قوى الطبيعة والمواد الموجودة فيها لتحسين ظروف حياته فبذلك أصبح يتحول تدريجيا إلى مخترع.

فالاختراع إذا يقوم على استغلال الخامات المتوفرة وتحويلها إلى مواد جديدة أو عدة أو آلة أو أسلوب جديد.

فالمخترع هنا كالفنان يستخدم عقله والخامات والعدة المتاحة له ليخلقه معجونا جديدا يعطيه الفنان أشكال لا تعبيرية مختلفة تزيد من فعالية وإنتاجية الإنسان والمجتمع.

ومن الممكن أن يتحول الاكتشاف إلى اختراع في مراحل لاحقة فبعد أن اكتشفت النار وإمكانية توليدها من خلال فرك قطعتين من الصوان توصل بعد ذلك إلى اختراع أساليب أخرى لتوليد النار.

2- أساليب نقل التكنولوجيا:

إن العالم الحالي ينقسم إلى قسمين عالم متقدم دخل مجددا الثورة التكنولوجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ودول نامية تعاني من التخلف العلمي والتقني وتكتفي بجمع ما توفره مائدة الدول المتقدمة من فتات العلم والتكنولوجيا ولو بأعلى الأثمان

ودون أن يكون ذلك ملائم لبناها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتصف التكنولوجيا السائدة في الدول النامية بصفتين البدائية والازدواجية وقد تكون التكنولوجيا بدائية عندما تكون المعدات والأساليب الإنتاجية والتنظيمية المستخدمة لم تدخل عليها أي تغيير أو تحسين منذ زمن بعيد، بل هي متوارثة جيل بعد جيل وأحسن مثال على ذلك القطاع الزراعي الموجه لإنتاج سلع تلبي الطلب المحلي.

أما التكنولوجيا الحديثة فيقصد بها القطاعات الخاصة بمجالات التعدين واستخراج النفط وإنتاج المنتوجات الموجهة للتصدير، فقد تكون الشركات الأجنبية هي المسيطرة على هذه القطاعات أو أنها مملوكة للدولة وفي كلا الحالتين فإن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا مستوردة.

إضافة إلى القطاع الخاص بالمواد الأولية فإن القطاع الصناعي الحديث العهد التي تحاول الدول النامية إقامته في العقود الأخيرة من القرن الماضي، فهو يعتمد على استخدام تكنولوجيا مستوردة أيضا وكثيفة رأس المال.

لذا فالتكنولوجيا في العالم الثالث إما أن تكون بدائية أو حديثة مستوردة من الدول الغربية وهذا ما يعرف بخاصية ازدواجية التكنولوجيا في الدول النامية ويمكن تقسيم التكنولوجيا إلى نوعين:

أ- تكنولوجيا مجسدة "خشنة" Embodied وتتمثل في رأس المال البشري، أو في المعدات والآلات والتجهيزات الرأسمالية وفي السلع الاستهلاكية المعمرة "السيارة، الراديو، التلفزيون،...الخ".

ب- تكنولوجيا غير مجسدة "Disembodied" أو ناعم "Software" فهذه لا تأخذ أشكالا مادية فهي تتمثل في المعرفة المتعلقة بصيانة وتوطين وتطوير التكنولوجيا المجسدة وتحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة إلى تطبيقات علمية وعملية مفيدة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تقسيمها أيضا إلى ما يلي:

1- تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال: كالموجودة في الدول المتقدمة.

2-تكنولوجيا تقليدية كثيفة العمالة: كما موجود في الدول النامية.

3- تكنولوجيا متوسطة: وهي التي تحاول الدول النامية الوصول إليها.

3- معنى نقل التكنولوجيا:

يمكن التعرض إلى هذا الموضوع من جانبين:

- على المستوى الوطني والمستوى الدولي:

أ- يمكن تعريف نقل التكنولوجيا على المستوى الوطني: بأنه تحويل خلاصات

البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق ويطلق على ها النوع من نقل التكنولوجيا (النقل الرأسي).

ب- على المستوى الدولي :يقصد بنقل التكنولوجيا على المستوى الدولي نقلها من دولة متقدمة تحقق فيها (النقل الرأسي) إلى دولة اقل تقدما لا تستطيع حاليا أن تنجح في النقل الرأسي للتكنولوجيا ومثال ذلك نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى إلى الثانية دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هذه الطرق هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئة السائدة في الدولة المستوردة للتكنولوجيا، وكلما أدخلت تعديلات وتكييف (نقل أفقي)لتتناسب مع الظروف المحلية تكتسب هذه التكنولوجيا درجة أعلى من نمط النقل الرأسي وهذا ما يكسبها درجة أعلى من النجاح لتتوطن في البيئة الجديدة ، لذلك فان النقل الرأسي للتكنولوجيا هو المؤشر الصحيح عن وجود تطور تكنولوجي حقيقي ينبع من البيئة المحلية، ولا يعتبر نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول (النقل الأفقي)للتكنولوجيا إلى (نقل راسي) يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلي والبيئة المحيطة به.

لذا فان التكنولوجيا المجسدة المتمثلة في الآلات والمعدات يمكن استيرادها إذا توفرت المصادر المالية للقيام بذلك، أما استيراد التكنولوجيا الناعمة(غير المجسدة) فهي صعبة الانتقال لأنها غير معروضة للبيع والشراء ولكن يمكن اكتساب بعض عناصرها بالتعليم والممارسة العلمية إذا كان هناك مستوى مقبول من التطور الاقتصادي وخاصة الصناعي ومن القدرة الوطنية على البحث والتطوير(R& D).

4- قنوات نقل التكنولوجيا:

يمكن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بعدة طرق يمكن اختصارها فيما يلي:

أ- التراخيص: وتسن أيضا بامتياز الإنتاج أو التصنيع أو استخدام العلامات التجارية وفيها تسمح الشركة المالكة للتكنولوجيا بالاتفاق مع شركة في دولة أخرى بأن تستخدم براءة الاختراع أو الميزة العينية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد معين، ويشمل الترخيص التصميمات الهندسية والصناعية والتدريب وأساليب مراقبة الجودة والتصميم الداخلي للمصنع أو المخبر وكافة التعليمات الأخرى المرتبطة بالنشاط، وفي العادة تسمح الشركات المتعددة الجنسيات الغير القادرة أو الغير على القيام بالاستثمار في دولة ما لأسباب معينة، ويكون هذا الاتفاق وفق شروط وقيود معينة يتفق عليها مسبقا(مثل حق الشركة المحلية في التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية لكي لا تنافس المنتجات المماثلة للشركة الأم أو فروعها، أو المنع من الجمع بين علامات تجارية لشركة منافسة ....الخ) وتشير دراسة الأونكتاد في مجال نقل التكنولوجيا إلى وجود 14 شرطا تتعلق بالصادرات يحددها الموردون للتكنولوجيا على

البلدان المستقبلة تعتبر مجحفة وتؤثر على البلدان النامية نفسها ، وعادة ما يتم الاتفاق على تكنولوجيا بالية انتهت صلاحيتها.

ب- صيغة المفتاح في اليد او المنتوج في اليد :

المقاول في هذه الحالة مكلف بإعداد الخطط والرسوم الهندسية والمعلومات الفنية كما يقوم أيضا بتقديم كافة الوسائل والمعدات والتجهيزات والتقنيات وتدريب العاملين المحليين على تشغيل المصنع وصيانته، ويبقى المقاول موجودا لفترة قد تصل إلى 5 سنوات حتى يتمكن المحليون من التحكم في الإنتاج.

وصيغة المنتوج في اليد تماثل الصيغة السابقة مع بعض الاختلافات، وفيها يقوم الممون بتكوين عمال متخصصين ومؤطرين ومسيرين لكي يجعل المؤسسة قادرة على الوصول إلى الطاقة الإنتاجية المبرمجة والمواصفات المطلوبة وفق متطلبات السوق الدولي، وإمداد المصنع بالمعدات وقطع الغيار وحتى اختبار المصنع إلى غاية مرحلة الإنتاج الفعلي، وقد يتضمن أيضا الإشراف على الإدارة والتسويق، ولكن عيوب هاتين الطريقتين هي ارتفاع تكلفة الإنجاز وعدم وجود تحويل تكنولوجي وعدم وجود ضمانات فيما يتعلق بالإنتاج إضافة إلى عدم تدخل العنصر المحلي في عملية الإنجاز.

ت - المكاتب والشركات الاستشارية:

تقوم المكاتب والشركات الاستشارية بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع واخذ القار فيما يخص التكنولوجيا التي يجب اختيارها والشركات المناسبة للقيام بعملية الإنجاز، كما أن هناك قنوات أخرى لنقل التكنولوجيا مثل المعارض الدولية للسلع الاستهلاكية والرأسمالية لتعريف المستوردين بما هو متاح في الأسواق الدولية من سلع مختلفة ،كما تعد المنشورات التي تحتوي معلومات عن خصائص الآلات والمعدات مصدرا آخر يسمح للدول النامية بالمقارنة بين مختلف المنتجين سواء بالنسبة للمنتجات وجودتها وأسعارها.

5- الشركات المتعددة الجنسيات:

إن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات يقصد بها الشركات التي ينتمي مالكوها إلى عدة جنسيات أو التي تمارس نشاطها في العديد من دول العالم بهدف تعظيم ربح المجموعة وليس الفروع كل على حدة وفي كل دولة، ولكن في الحقيقة ليس هناك شركات متعددة الجنسيات لأن الملكية والتحكم موجودان في أيدي مواطنين من في بلد واحد.

فالشركات المتعددة الجنسيات لها دور فعال في الاقتصاد الدولي وتأثيرها لا يمكن تجاهله من أي دولة، فقد كانت هذه الشركات في سنة 1990 حوالي 37000 شركة

متعددة الجنسية منها 33500 شركة أم متواجدة في الدول المتقدمة و وبلغ عدد فروعها حوالي 170000 فرع أجنبي ووصل عددها في سنة 2004 حسب تقرير الأونكتاد السنوي 70000 شركة غير وطنية والتي لها على الأقل 690000 فرع على المستوى العالمي، فبمقارنة الأرقام السابقة نلاحظ أن عدد الشركات قد تضاعف تقريبا ولكن عدد الفروع قد ازداد أربع مرات عما كان عليه في السابق وهذا ما يبين زيادة انتشار هذه الشركات على المستوى العالمي، فحسب تقرير سنة 2002 فان 40% من المبادلات التجارية عالميا تقوم بها هذه الشركات وهي تمتلك 44 % من قيمة الإنتاج العالمي ،بينما تبلغ حصة أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية 4.6% من الإنتاج العالمي، وحسب معطيات البنك الدولي فان حجم الواردات والصادرات للبلدان النامية في انخفاض مستمر حيث انخفض من 6.7%عام 1991-1993 الى1.9%كما هو متوقع سنة 2004.

6- الشركات المتعددة ودورها في نقل التكنولوجيا:

يمكن القول بان أن التطورات التي حدثت في المنظومة العالمية تضمن هيمنة الثالوث الذي يمثل النظام الرأسمالي هو وجود خمسة احتكارات جديدة على المستوى العالمي، وهي:

أ- احتكار التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى تحول صناعات الأطراف أي نوع من إنتاج الباطن حيث تتحكم احتكارات المركز في مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

ب- احتكار المؤسسات المالية، وهو مكمل للاحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف

ت- احتكار القرار في استخراج واستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي، والتحكم في خط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

ث- احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير في (الرأي العام) بما يدعم الهيمنة وخططها عالميا وقطريا.

ج- احتكار أسلحة الدمار الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التي تتيح التدخل من بعيد أو من فوق دون خوض عمليتا حربية طويلة ومكلفة بشريا.

إن التكنولوجيا الحديثة أصبحت سلعة رائجة لها سوق عالمية تتحكم فيها الشركات الدولية العملاقة وهذا راجع للدور البارز الذي تلعبه هذه الشركات في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، إذ تحولت التكنولوجيا في معظم فروع النشاط الاقتصادي (المدني والعسكري) إلى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري، فمجموعة محدودة من هذه الشركات يحق لهل الاتجار في التكنولوجيا الحديثة تقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية التي هي مضطرة لاستيراد هذه

التكنولوجيا لتطوير قدرتها الإنتاجية، وأخيرا أصبحت التكنولوجيا العسكرية والنووية من أكثر السلع رواجا في صفقات التجارة الدولية تتمتع بمركز احتكاري مميز في السوق العالمي للتكنولوجيا والصفقات التكنولوجية التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية قد تغطي مجال واحد أو عدة مجالات منها:

أ- التكنولوجيا الحديثة المجسدة في الآلات ومعدات مرتبطة بالقرارات الاستثمارية.

ب- تكنولوجيا مجسدة في شكل مستلزمات إنتاج أو قطع الغيار.

ج- تكنولوجيا حديثة تتجسد في شكل مهارات وخبرات للأفراد تم اكتسابها من خلال التدريب والتعامل الطويل نسبيا مع منجزات التكنولوجيا الحديثة.

د- تكنولوجيا حديثة تأخذ شكل نظم كاملة للمعلومات والتصميمات التكنولوجية.

و- التكنولوجيا الحديثة التي تأخذ شكل نظم كاملة للتسويق والدعاية والإعلان والشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا هاما في مجال تصدير هذه العناصر والحزم التكنولوجية المتنوعة لمعظم البلدان النامية.

7- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار في مجال الإنتاج من خلال عقود التراخيص، المفتاح في اليد، المنتوج في اليد، أو عقود الامتياز، أو عن طريق التصدير والتسويق من خلال ترخيص استخدام العلامات التجارية، الوكلاء، الموزعين والمعارض الدولية، وهذا النوع من الصيغ أثبت عدم جدواه في نقل التكنولوجيا في الدول النامية نظرا لما آلت إليها القطاعات الصناعية في هذه الدول من إفلاس وتخلي الدولة عليها ثم محاولة خوصصتها، فالتجربة السابقة أي قبل العولمة وجد أن استيراد التكنولوجيا من قبل البلدان النامية فعوض أن يحقق تنفيذ أهداف التنمية فقد أصبح عاملا إضافيا يضاف إلى مجموعة العوامل التي تعزز السيطرة الأجنبية التي تعاني منها أغلبية دول الجنوب،وليساهم في ترسيخ التأخير والتخلف.

هناك تنافس حاد بين الدول لجذب الاستثمارات نظرا لوجود العديد من المزايا لذلك تقدم التسهيلات الضرورية وتوفر مناخ لاستثمار للأجانب، لذلك فنحاول التعرض باختصار إلى الطريقتين الممكنتين ثم نتعرض لاحقا إلى تأثيرهما التكنولوجي.

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في التملك الجزئي أو الكلي للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويمكن تقسيم هذا النوع من الاستثمار إلى نوعين رئيسين:

أ- الاستثمار المشترك:

يكون الاستثمار مشتركا إذا كان تمليكة أو يشارك فيه طرفان "أو شخصان معنويان" أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة لا تقتصر على رأس

المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والاختراع أو العلامات التجارية ...الخ.

ويسمى أيضا بالشركات المختلطة سواء بين شركة دولية وأخرى محلية، أو شركة دولية ومستثمر محلي أو مؤسسة مشتركة بين هيئة حكومية وشركة دولية ...الخ، ويمتاز الاستثمار المشترك بأنه:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحد وطني وآخر أجنبي لممارسة نشاط في بلد مسمى سواء كان هذا الطرف قطاع عام أو خاص.

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بشراء حصة من شكة قائمة لتحول إلى استثمار مشترك وقد يكون ذلك عن طريق الخوصصة.

- قد يقدم الطرف الأجنبي حصة في رأس المال، الخبرة، أو العمل التكنولوجيا أو تقديم معلومات أو معرفة تسويقية...الخ، وفي جميع الحالات لا بد أن يكون لكل طرف الحق في التسيير.

ولعل دواعي الاهتمام بالاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة ما يلي:

تدفق الأموال الأجنبية، التنمية التكنولوجية تحقيق فرص عمل جديدة لارتباطه بالقطاعات الأخرى، زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وهذا بالتخفيض من فاتورة الواردات، تنمية القدرات الإدارية والتسييرية وخلق علاقات تكامل اقتصادية ، وهذا النوع هو الأكثر قبولا بالنسبة للدول النامية لتحقيق قدر معين من السيطرة والرقابة على المشروعات الأجنبية وتفادي التبعية للاقتصاد الأجنبية كما يساعد على تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريقة إقامة أو إنشاء مشروع:

تعد هذه الطريقة من البدائل المتاحة للشكات المتعددة الجنسيات بإنشاء وإقامة فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيف،وقد يكون هذا النوع مفضلا بالنسبة للشركات الأجنبية لما يحققه لها من أرباح ويسمح لها بحرية التصرف دون ارتباط بأي طرف آخر، فان الكثير من الدول كانت تتردد في السماح بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية خوفا من التبعية الاقتصادية ولكن نظرا لشدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية وسماح الكثير من الدول بهذا النوع من النشاط وجدت نفسها مجبرة بأن تتبع القافلة السابقة في هذا المجال، ومزايا هذه الاستثمارات قريبة من مزايا الشراكة مع الأخذ بعين الاعتبار المساوئ الناتجة عن عدم المشاركة في التسيير،إلا أن المساوئ الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أنها تكون في الصناعات الملوثة والتكنولوجيا عادة كثيفة رأس المال لا تتناسب مع إمكانيات الدول النامية وعادة تكون الدول النامية هي محل تجربة بعض التكنولوجيات التي هي لا تتلاءم مع محيط الدول المضيفة.

8- نقل التكنولوجيا في عصر العولمة:

إن التجربة القديمة بينت فشلها ولكن السؤال المطروح هل التكنولوجيا حاليا أفضل من السابق أو العكس، ويمكن التعرض باختصار إلى نتائج تدويل البحث وهذا حسب تقرير الأونكتاد في 2005 الخاص بسنة 2004 ويمكن اختصاره فيما يلي:

حسب هذا التقرير فان الشركات المتعددة الجنسيات لم تكتفي حاليا بعملية التطوير في المتقدمة بل أصبحت تقوم بهذه المهمة الحساسة في الدول النامية ،فقد نما الإنفاق العالمي على البحث والتطوير حيث وصل سنة 2002 نحو 677مليار دولار وهو مركز في عدة دول فنصيب 10دول تقودها الولايات المتحدة أكثر من أربعة أخماس هذا المبلغ ومن بين هذه المجموعة هناك بلدين ناميين هما الصين وجمهورية كوريا،(الولايات المتحدة الأمريكية 276.2 م.د ،اليابان 133 م.د أما الصين وكوريا الجنوبية فإنفاقهما كالتالي 15.6و 12.8 م.د) حيث انه انخفض نصيب الدول المتقدمة من 97%إلى 91% خلال الفترة 1991 حتى2002، وفي حين ارتفع نصيب آسيا النامية من 2% إلى 6%. ووفقا لتقدير متحفظ فان الشركات العابرة للقارات نصيبها من الإنفاق في مجال البحث والتطوير يمثل نصف الإنفاق العالمي اليابان 92.3 م.د)، والإحصائيات السابقة تبين أن الو.م.ا نصيبها 40% من إنفاق البحث على المستوى العالمي وفي مجال الأعمال فان حصتها 43%).

وإنفاق هذه الشركات أعلى بكثير من إنفاق كثير من الدول حيث أنفقت 6 شركات متعددة الجنسيات أكثر من 5 مليارات دولار على البحث والتطوير في سنة بينما نفقات البحث والتطوير في البلدان النامية اقل من المبلغ السابق إلا في البرازيل والصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية ،وترتكز عمليات البحث والتطوير في بعض الصناعات وخاصة معدات تكنولوجيا المعلومات ،صناعة السيارات ،المواد الصيدلانية والتكنولوجية الأحيائية، ففي الفترة 1993-2002 ارتفع الإنفاق في البحث والتطوير من طرف ش.م.ج في الدول المضيفة على نطاق العالم من مبلغ 30مليارودولار إلى 67مليار (أو من 10%الى16%من نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال العالمية).فهذا الارتفاع في الدول المتقدمة كان متواضعا نسبيا فانه في الدول يعد مقبولا فقد ارتفع من1996 حتى2002من 2% إلى 18%.

- البحث والتطوير في الدول النامية:

إن نصيب الدول النامية في عملية البحث والتطوير من الش.م.ج في تزايد ولكنه مركز في بعض الاقتصادات، واكبر متلقي هو آسيا النامية فعلى سبيل المثال إنفاق الشركات الأجنبية الأمريكية قفز فيها نصيب آسيا النامية من 3% في سنة 1994 إلى 10% في سنة 2002 والزيادة كانت ملحوظة في الصين ،سنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا، أما الشركات السويدية المتعددة الجنسية الدول النامية من 2.5% في سنة 1995 إلى 7% في سنة 2003ونفس التطور تقوم به الشركات الألمانية واليابانية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،فعلى سبيل المثال من 1773 مشروعا أجنبيا مباشرا تنطوي على أنشطة البحث والتطوير خلال سنة 2002- 2004 توفرت حولها

المعلومات هناك 1095 مشروع تم في البلدان النامية أوفي جنوب شرقي أوروبا، وبطبيعة الحال فان عملية البحث والتطوير مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يفوق التدفقات الأخرى من رؤوس الأموال المتدفقة للدول النامية إذ يفوق النصف من حيث التدفقات ولكنه يتركز في عدد قليل من الدول، فإذا حاولنا التعرض إلى إحصائيات 20005 الخاصة بهذا المجال في سنة 2004، فان قيمتها بالنسبة للدول النامية قل مبلغ 233 م.دولار حيث ارتفع عن سنة 2003ب 40%،فحصة الأسد كانت في منطقة آسيا وأوقيانيا بحصة تساوي 148م.دولار وبنسبة 64%، حيث أن حصة الصين وحدها بلغت 61 م.دولار، أما أمريكا اللاتينية والكاريبي فنصيبها 68 م.دولار وأخيرا فان حصة أفريقيا بقيت مستقرة وبلغت 18 م.د.

وحسب الإحصائيات المتوفرة فان الدول التي توجد بها عمليات البحث والتطوير هي دول شرق آسيا، الهند، الصين وفي أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك أما في أفريقيا فانه منخفض جدا باستثناء المغرب. ويمكن إرجاع قيام ال ش.م.ج بعمليات البحث والتطوير خارج دولها الأم لأن الضغوط التنافسية في كثير من الصناعات تجعل المؤسسات مضطرة إلى البحث عن طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية وهذا بزيادة مبيعاتها في الاقتصاديات النامية ، وبتوسيع النشطة الإنتاجية للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن ارتفاع بعض السلع الأساسية أدى بالكثير من الشركات إلى التوجه نحو الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والمعادن، كما أن توفر المناخ المناسب للاستثمار وارتفاع مستوى الموارد البشرية يعد من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات التي لها علاقة بالبحث والتطوير ووجود المواهب والمهارات في الدول التي لا تتوفر في الدولة الأم بتكلفة منخفضة، فمثلا في الفترة2000-2001 فان الصين والهند والاتحاد السوفياتي يوجد بها جوالي ثلث جميع طلاب التعليم التقني في العالم.

خاتمة

إن عملية نقل التكنولوجيا عملية معقدة للغاية ومكلفة ففي ظل العولمة فان الحصول عليها من الشركات الأجنبية ليس في متناول الجميع كما أن الشركات تقوم بهذه العملية ليس بهدف نقل التكنولوجيا ولكن لتحقيق أهدافها أولا ، كما أن القوانين التي لها علاقة بالملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للتجارة تزيد الطين بلة، لذلك فان مقولة نقل التكنولوجيا غير صحيحة ولكن ثمار التكنولوجيا يمكن نقلها أما التكنولوجيا ذاتها فهي ممارسة اجتماعية وتاريخية لها شروطها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتكاملة، فالتكنولوجيا الحديثة إنما تكتسب وتستوعب من خلال الممارسة الخلاقة فقط وليس عن طريق الشراء والتسويق من الأسواق العالمية.والقضية المحورية التي تقوم عليها مجهودات التنمية والتحديث في الدول النامية ليس نقل التكنولوجية ولكن استيعابها كما حدث في اليابان وروسيا والهند ...الخ، لأن ما يستورد إذا استطعنا دفع المقابل له هو مجرد ثمار لا تتجدد ولا تتكاثر وتم قطفها من أشجار تنمو في الخارج والبديل المثل هو أن نغرس شجرة تعطي ثمارا دائمة يتطلب أن تنبت

وتنمو وتزدهر في أرض وطنية صالحة وبيئة مواتية وبرعاية مستمرة وبدون ذلك فان تكرار القوالب القديمة لنقل التكنولوجيا يمكن القول بأنها تكرس التخلف وتكون المحصلة ليس التنمية ولكن تحديث التخلف.

المراجع

1- انطونيوس كرم: العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة عدد 59 ، نوفمبر.1982

2- محمود عبد الفضيل: البترول والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، سلسلة المعرفة عدد16 أبريل.1979

3- فيديل كاسترو: أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط2 1984 .

4- فلاح سعيد جبر: التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1 .1982

5- علي غربي ويمينة نزار: التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة .2002

6- محمد السيد سعيد: الشركات هابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة الكويت عدد 107 ، نوفمبر .1986

7- محمد بجاوي: من أجل نظام اقتصادي جديد ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1980.

8- محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2004.

9- اليحياوي يحي: العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، المغرب .1999

10- صلاح عباس: العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

11- محمد صفوت قابل :الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية ،الإسكندرية.

12- الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي2005، الشركات عبر الوطنية، تدويل البحث والتطوير، الأمم المتحدة.

13-F.Yachir: Technologie et industrialisation en Afrique: office des publications universitaires. Algérie.
14-UNCTAD: World Investment Report 2005, United Nations.
15- Google .com,internet.